

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة جيش الخلاص، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بيان

منظمة جيش الخلاص هي حركة دولية وفرع إنجيلي من فروع الكنيسة المسيحية العالمية. وتقوم رسالتها على الكتاب المقدس. كما أن دعوتهما تنطلق بدافع من حب الله. ومهمتها التبشير بإنجيل يسوع المسيح وتلبية احتياجات البشر باسمه دون تمييز.

ونحن كمنظمة ندرك أن العنف ضد النساء والفتيات يتخذ أشكالاً عديدة، بعضها خفي وبعضها الآخر سافر. وتتمثل بعض تلك الأشكال في الإيذاء البدني والاستغلال الاقتصادي والاعتداء الجنسي والإساءة النفسية. وأحياناً أخرى يتخذ العنف شكل عنف العشير/العنف المتري، والاعتداء الجنسي، والإيذاء الجنسي، وإهمال الإناث من الأطفال، وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، وسفاح المحارم، والقتل دفاعاً عن الشرف، وتوارث الزوجات، والاعتداء الزوجي، والاتجار بالبشر لأغراض الجنس وتوفير اليد العاملة.

وبوصفنا منظمة دينية، فإننا نساند النساء والفتيات باعتبارهن خُلقن على صورة الله كشريكات للرجال والفتيان على قدم المساواة. ونحن ندرك قدراتنا والمسؤوليات الواقعة على عاتقنا لمنع العنف من خلال النهج التصحيحي في التعليم والتثقيف، ومن خلال برامج الرعاية الاجتماعية التي تُعدها للأفراد والأسر.

ونحن نقدم الرعاية لكل من يأتي إلينا طلباً للمساعدة، بما في ذلك ضحايا العنف، كما نقدم لهم الدعم والمشورة ونسعى إلى تلبية احتياجاتهم عند الضرورة.

وندرك أن هناك أسباباً جذرية للعنف ضد النساء والفتيات. وتؤدي العديد من هذه العوامل إلى إهانة النساء والفتيات وإلى الخط من كرامتهن، مما يجعلهن عرضة بدرجة أكبر لخطر ارتكاب العنف ضدهن.

ونحن نعترف بالوعود التي قطعت في الفرع لام من منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الفتيات، وهي الوعود التي تتناول تحديداً العنف والتعليم والاستغلال الاقتصادي والمواقف والممارسات الضارة. ويجب أن نتذكر بأنه على الرغم من الوعود المقطوعة، لا تزال العديد من النساء والفتيات محرومات من حقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يخضعن لسلوكيات تعوق تنميتهم الجسدية والروحية والاجتماعية.

ونحن ندرك أنه في كثير من الحالات، يمكن للقيم والمواقف والمعتقدات والممارسات الثقافية أن تؤثر على طبيعة العنف ضد النساء والفتيات. ويمكن لقبول التمييز ثقافياً أن يؤدي

إلى تمييز بنيوي. ويمكن للقيم والممارسات الثقافية أن تحدد أدوار المرأة والرجل في المجتمع ودرجة قبول التمييز والخضوع ونزعة الاستعلاء. وقد تقنع النساء والفتيات ضحية للممارسات التقليدية المقبولة ثقافيا التي تنتهك ما لهن من حقوق الإنسان.

كما ندرك أنه في كثير من الثقافات، لا يُتحدث بصراحة عن العنف ضد النساء والفتيات. بل إنه في بعض الثقافات والمجتمعات، تكون مناقشة مثل هذه المواضيع من المحرمات، حيث يشكل العنف في كثير من الأحيان جزءا من المعتقدات أو الممارسات التقليدية. ويظل العنف سرا محفوظا داخل الأسرة، ويُعد تقرير الشرطة في كثير من الأحيان بطريقة سرية. وبالإضافة إلى ذلك، يُنظر أيضا إلى العنف ضد الأراامل على أنه ممارسة ثقافية. ومن شأن الكلام الصريح أن يجلب العار لأسرة الضحية، ولذلك تُترك الضحية دون حماية في مجتمع من هذا القبيل.

ونحن ندرك أن الكثير من النساء والفتيات يقعن ضحية للممارسات التقليدية المقبولة ثقافيا التي تنتهك ما لهن من حقوق الإنسان، من قبيل إهمال الإناث من الأطفال وتشويهه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وسفاح المحارم وزواج الأطفال القسري. وابتداء من مرحلة الطفولة، تلقن النساء قبول العنف على أنه شيء عادي، فيعتقدن أنه مسألة مألوفة في سائر المجتمع.

وتتأثر العديد من النساء والفتيات بالتمييز الذي تمارسه وسائط الإعلام في حقهن من خلال الطريقة التي يتم تصويرهن بها. ففي العديد من البلدان، كثيرا ما تصور وسائط الإعلام والإعلانات التجارية وصناعة الأزياء النساء والفتيات كأشياء، وتؤثر على طريقة تفكيرهن بتمجيد العنف والتقليل من قيمة المرأة. وقد يؤدي هذا إلى قلة حالات الإبلاغ عن العنف ضد النساء والفتيات إلى السلطات.

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على النساء والفتيات فيما يتعلق بالقضاء على العنف، مثل القتل دفاعا عن الشرف، حيث تشير التقديرات إلى أن ما يزيد على ٥ ٠٠٠ من الفتيات والنساء يتعرضن للقتل من أفراد أسرهن باسم الشرف. وتشير التقديرات أيضا إلى أن أكثر من ١٠٠ مليون فتاة وامرأة تعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية. ويتمثل أحد الآثار الصحية السلبية المقترنة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في تزايد مستويات الإصابات المزمنة، وهو ما يفضي في كثير من الأحيان إلى العقم.

ودأبت الأمم المتحدة على إدانة الاتجار بالبشر، الذي يشكل انتهاكا مباشرا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما حظره للاسترقاق والاستعباد (المادة ٤) وما يتضمنه من ضمانات حرية التنقل (المادة ١٣) والتحرر من قيد الزواج القسري (المادة ١٦) وحرية

اختيار العمل (المادة ٢٣). ويشكل الاتجار بالبشر أسرع أنواع الجرائم نمواً في العالم. وقد أضحى تجارة إجرامية تدر أرباحاً كبيرة، لا سيما أن الشخص باعتباره سلعة يمكن أن يباع مرّة بعد مرّة. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن السوق العالمية للاتجار بالأطفال فقط تدر أرباحاً تفوق ١٢ بليون دولار في السنة، حيث يتراوح عدد الأطفال الضحايا المبلغ عنهم بين مليون ومليون طفل. ووفقاً لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، تشير التقديرات إلى أن أزيد من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص يتعرضون للبيع والشراء عبر الحدود الدولية كل سنة، وحوالي ٥٠ في المائة من هؤلاء فتيات يستخدمن لأغراض الاستغلال الجنسي. وحسبما أفادت به منظمة العمل الدولية، فإن النساء والفتيات هن الأكثر عرضة للاتجار، حيث يتجر بنسبة ٩٨ في المائة منهن لأغراض الجنس، و ٥٥ في المائة لتوفير اليد العاملة. ويبيع الأطفال لأغراض العمل أو التسول أو الاستغلال الجنسي أو تهريب المخدرات أو الزواج القسري أو التبيّن، أو ليستخدموا كجنود أو من أجل استئصال الأعضاء البشرية.

ونحن، منظمة جيش الخلاص، بوصفنا منظمة دينية، نود أن نقدم التوصيات الواردة أدناه:

نُهِب باللجنة أن تحث الدول الأعضاء على زيادة المعونة الإنمائية التي تستهدف تهيئة الفرص المدرة للدخل للنساء والأسر التي لديها أطفال بغرض تعليم النساء والفتيات وتمكينهن.

ونُهِب باللجنة أن تحث الدول الأعضاء على تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمواد التي تستخدم في برامج التوعية في المدارس والكنائس ووكالات إنفاذ القانون ونظم الرعاية الصحية.

ونُهِب باللجنة أن تحث الدول الأعضاء على زيادة الوعي وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية للقضاء على الممارسات التمييزية المتجذرة ضد النساء والفتيات، ولاستخدام وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بغرض زيادة الوعي.

ونُهِب باللجنة أن تحث الدول الأعضاء على تبادل أفضل الممارسات التي تعزز فعالية السياسات والممارسات حيث تُستخدم النهج القائمة على حقوق الإنسان لمواجهة العنف الجنساني والممارسات الضارة.

ونُهِب باللجنة أن تحث الدول الأعضاء على تثقيف الفتيات والنساء وتمكينهن لكي يرفضن المعايير القائمة على نوع الجنس ويجدن فرصاً أخرى.

ونُهِب باللجنة أن تحث الدول الأعضاء والحكومات التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري على أن تفعل ذلك.

ولدى المسؤولين في الدول الأعضاء أمهات وبنات وعمات وخالات وبنات الأخ أو الأخت ممن يتضررون من العنف.

ونهيّب باللجنة أن تحث الدول الأعضاء على إقامة شراكة مع المجتمع المدني والجماعات الدينية لإجراء حملات توعية وتثقيف بشأن التمييز بين الجنسين والعنف الجنساني بجميع أشكاله.
